



جهاز حماية المنافسة  
COMPETITION PROTECTION AGENCY



# الخطة الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة 2026 – 2022

نحو أسواق عادلة

دولة الكويت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه





سمو ولي عهد دولة الكويت  
الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح  
حفظه الله ورعاه





سمو رئيس مجلس الوزراء  
الشيخ / صباح خالد الحمد المبارك الصباح  
حفظه الله





معالي وزير التجارة والصناعة

فهد مطلق الشريعان

## أعضاء مجلس الإدارة



أ.د / راشد شبيب العجمي  
رئيس مجلس الإدارة



السيد / أحمد عبدالله المطيران  
عضو مجلس الإدارة



**السيد / أسعد إبراهيم الأنبعي**  
**نائب رئيس مجلس الإدارة**



**السيدة / حصة عبدالعزيز الرومي**  
**عضو مجلس الإدارة**



**السيدة / سميرة جاسم الغريب**  
**عضو مجلس الإدارة**

## المحتوى

17	كلمة رئيس مجلس الإدارة
18	الفصل الأول : جهاز حماية المنافسة
20	- أهمية المنافسة
22	- أهمية جهاز حماية المنافسة
24	- نبذة عن نشأة الجهاز طبقا للإطار الزمني الفعلي
26	- الرؤية والرسالة والقيم
28	- تمكين جهاز حماية المنافسة
30	الفصل الثاني : الأهداف الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة
32	- الأهداف الاستراتيجية
38	- أهداف التنمية المستدامة
40	الفصل الثالث : آلية تنفيذ الخطة الاستراتيجية
43	- المرحلة الأولى: التقييم وتعزيز البناء
45	- المرحلة الثانية : التعزيز والتوطيد
47	- المرحلة الثالثة : التقدم والارتقاء
48	الفصل الرابع : قياس النجاح
50	- مؤشرات الأداء الداخلي
55	- مؤشرات الأداء العالمية





## كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أهدي الخطة الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة للسنوات الخمس المقبلة، لتكون نبراسا يضيء طريق الجهاز على هدى من وضوح للأهداف يسعى الجهاز حثيثا على تحقيقها. ومن أهم هذه الأهداف التي نتطلع الى تحقيقها هو ترسيخ دور الجهاز الحيوي في مجال المنافسة من أجل زيادة تنافسية الأسواق والعمل على التوعية بقانون حماية المنافسة الذي يسهم في خلق ثقافة مجتمعية بأصول المنافسة السليمة، واستمرار العمل الدؤوب لفتح الأسواق وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك قدر المستطاع وفي سبيل كل هذا كنا ولازلنا نعمل على رفع الكفاءة المؤسسية وعلى رأس ذلك الاهتمام المعرفي لكافة منتسبي الجهاز.

إن تحقيق الأهداف يتطلب منا جميعا التكاتف والإخلاص وبذل جهد وفي هذا الصدد أتوجه بالشكر للأخوة والأخوات في مجلس الإدارة والشكر موصول لجميع العاملين في الجهاز.

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. راشد شبيب العجمي

# الفصل الأول

# جهاز حماية المنافسة

## أهمية المنافسة


تعتبر المنافسة عنصراً مهماً حيث تدفع الشركات إلى التنافس مع بعضها البعض وهذا من شأنه أن يشجع على الابتكار والكفاءة و يخلق خيارات أوسع أمام المستهلكين و يساعد على خفض الأسعار ورفع الجودة.

كما تعتبر المنافسة عنصراً حيوياً في تحفيز الاقتصاد الفعال والقوي، حيث تؤدي المنافسة إلى زيادة الإنتاجية من خلال دفع الشركات غير الفعالة إلى الخروج من السوق والسماح للشركات الفعالة بالدخول أو الحصول على حصة في السوق.

تحث المنافسة جميع الشركات على أن تصبح أكثر كفاءة عن طريق الابتكار من أجل بقاءها في السوق.

إن الأسواق الأكثر تنافسية تساهم في زيادة نمو الإنتاجية و خفض الأسعار وإتاحة خيارات أوسع أمام المستهلكين وعلى العكس من ذلك فإن الافتقار إلى المنافسة يؤثر سلباً على الإنتاجية.

وتدعم المنافسة بيئة فعالة للأعمال التجارية مما يزيد النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل و يتيح المنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر، كما تشجع قوانين المنافسة الشركات على التنافس ليستفيد منها كل من قطاع الأعمال والمستهلكين، وبها تزدهر الشركات التي تتسم بالكفاءة والابتكار والإدارة الجيدة في الأسواق التنافسية.



تهدف سياسة المنافسة في الكويت إلى تبني أسواق مفتوحة وديناميكية خالية من التشوهات الضارة بالمنافسة الناشئة عن التنظيم أو إجراءات الدعم المقدمة من الدولة أو اللاعبين في السوق.

ويتم ذلك من خلال إنفاذ قانون المنافسة عندما يستدل جهاز حماية المنافسة على أي سلوك غير قانوني، حيث يقوم بردع هذه الممارسات الضارة بالمنافسة ومعاينة المسؤولين عنها، وهذا من شأنه أن يخلق مجالاً متكافئاً يشجع الشركات على دخول السوق .

إن المنافسة الفعالة تؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسين جودة السلع والخدمات لجميع المستهلكين بما في ذلك الشركات، كما ستؤدي أنشطة الإنفاذ والمبادرة الخاصة بجهاز حماية المنافسة إلى فتح أسواق الكويت أمام المتنافسين.

## أهمية جهاز حماية المنافسة

تتمثل مهام جهاز حماية المنافسة في إنفاذ القانون الذي يتمثل هدفه في ضمان النشاط الاقتصادي الحر للجميع دون تقييد المنافسة أو منعها أو إلحاق الأذى بها.

حيث ينتج عن المنافسة أطراف رابحة وأطراف خاسرة، و المجموعات المعرضة للخسارة من خلال المنافسة المتزايدة تكون سريعة للغاية في إدراك الخطر الذي يهدد مصالحها الخاصة ومن ثم تعمل على تنظيم نفسها وفقاً لذلك. وينص قانون المنافسة في الكويت على القواعد التي تضمن تجنب الشركات للممارسات الضارة، فهو حكم السوق وذلك لضمان خلق سوق عادل واقتصاد قوي .

إن جهاز حماية المنافسة هو المبادر في دمج مبادئ المنافسة في صناعة السياسة الحكومية، حيث يمكنه أن يساعد المشرعين والمنظمين في فهم التكاليف الحقيقية للنظم التي تقيد المنافسة ، إضافة إلى اقتراح المزيد من المناهج المشجعة للمنافسة.

يتطلع جهاز حماية المنافسة للأهداف التالية بموجب القانون رقم 72 لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة:

- حرية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها .
- توفير حماية للمتعاملين في السوق المعنية بما يحقق العدالة والتنافسية.
- حرية الاختيار للمستهلك وتعددية الأطراف الاقتصادية.
- الحفاظ على هيكل تنافسي للأسواق.
- توعية الجمهور بأحكام القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.
- العمل على ضمان الالتزام بالقانون و اللائحة والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يشارك جهاز حماية المنافسة بمجموعة من وسائل الردع، والإنفاذ، والتوعية مع الحكومة وقطاع الأعمال والجمهور، كما سيقوم بتقييم سلوك الجهات التي تزاول أي نشاط اقتصادي في جميع قطاعات الاقتصاد.

## نبذة عن نشأة الجهاز طبقا لإطار الزمني الفعلي

### أول قانون وتعديله + اللائحة التنفيذية وتعديلاتها

• صدر القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة. (23 أبريل 2007)

• صدر قرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2009 بشأن اللائحة التنفيذية.  
(16 فبراير 2009)

• صدر القانون رقم (2) لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة.  
(25 أبريل 2012)

• صدر قرار مجلس الوزراء رقم (994) لسنة 2015 بتعديل بعض مواد اللائحة  
التنفيذية للقانون (21 يوليو 2015)



## إصدار القانون الجديد عام 2020

• صدر القانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة بتاريخ 1 نوفمبر 2020.

• صدر القرار رقم (14) لسنة 2021 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة،

• صدر القرار رقم (25) لسنة 2022 بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (14) لسنة 2021 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة.



# الرؤية والرسالة والقيم

أسواق تنافسية  
لاقتصاد تنافسي



الاستقلالية  
الشفافية  
النزاهة  
الحيادية  
المساءلة

تعزيز المنافسة العادلة  
وحمايتها في السوق  
للمساهمة في النمو  
الاقتصادي في دولة الكويت

## رؤيتنا: «أسواق تنافسية لاقتصاد تنافسي»

في كل شيء نقوم به نؤمن بأن الاقتصاد الكويتي ومجتمع الأعمال والمستهلكين في أفضل حال عندما توجد منافسة تحقق أسواق جيدة الأداء.

## رسالتنا: «تعزيز المنافسة العادلة وحمايتها في السوق للمساهمة في النمو الاقتصادي في دولة الكويت»

يهدف جهاز حماية المنافسة إلى ضمان عمل النظام التنافسي بشكل جيد، بحيث تقدم الأسواق المزيد من الفوائد للمستهلكين والأعمال التجارية والمجتمع ككل، وبالتالي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

### قيمنا:

#### الاستقلالية

- يتم اتخاذ القرارات بشكل مستقل بما يتماشى مع القانون.
- إعطاء الثقة والاطمئنان لصانعي السياسات ومجتمع الأعمال والجمهور.

#### الشفافية

- ضمان مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات والإجراءات الداخلية لتوفير الإجراءات القانونية الواجبة للجهات المعنية.
- نشر القرارات لتوفير الشفافية ولتكون لدى المعنيين القدرة على التنبؤ بموقفنا.

#### النزاهة

- العدالة والصدق في أعمالنا.
- الالتزام بأعلى معايير الكفاءة المهنية والدقة الفكرية.

#### الحيادية

- الموضوعية في تحليل المعلومات والأدلة.
- التعامل مع جميع الجهات المعنية على قدم المساواة.

#### المساءلة

- الإجابة عن الاستفسارات بالنسبة للعمل الذي نقوم به.
- تحمل مسؤولية انجاز العمل الذي تعهدنا به.

## تمكين جهاز حماية المنافسة

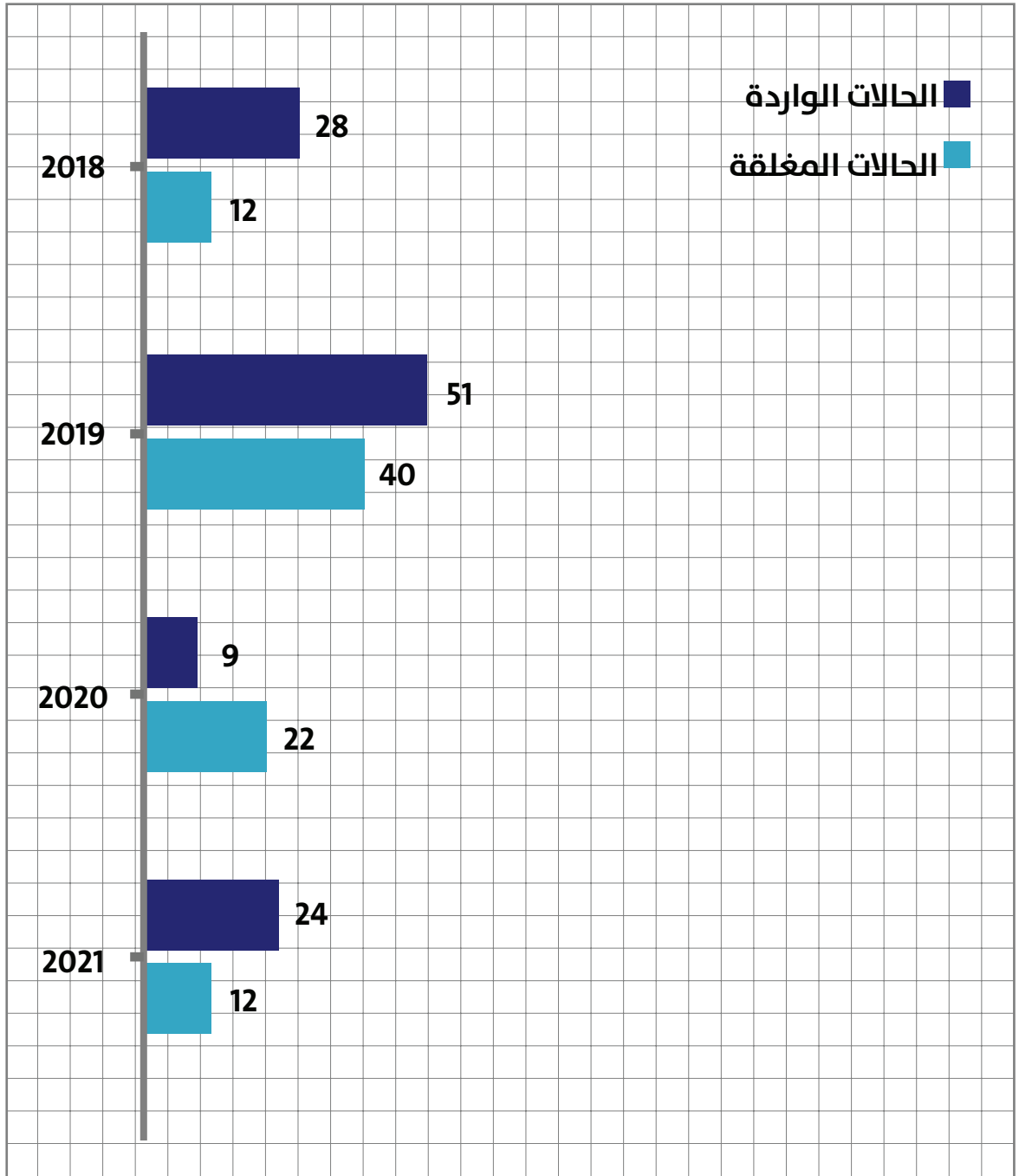
اليوم نؤكد على تأسيس قواعد ثابتة نستشرف بها نحو المستقبل من خلال رؤيتنا الاستراتيجية السابقة الرامية بتعزيز حماية المنافسة وفق آلية تحكمها العدالة، الموضوعية، الشفافية، والمصادقية.

وكذلك نؤكد على تمكين جهاز حماية المنافسة من تحقيق بعض غاياته من خلال رؤيتنا الاستراتيجية السابقة و متمثلة بالتالي:

الحالات الواردة								
السنة	شكوى	البلاغات	المبادرات	الدراسات	التركز الاقتصادي	طلب تشاور	التظلمات	مجموع الحالات الواردة لكل شهر
2018	21	0	2	0	0	0	5	28
2019	25	0	18	0	2	0	6	51
2020	5	0	3	0	0	0	1	9
2021	6	2	5	1	6	1	3	24
مجموع الحالات	57	2	28	1	8	1	15	112
المجموع الكلي	<b>112</b>							

الحالات المغلقة								
السنة	شكوى	البلاغات	المبادرات	الدراسات	التركز الاقتصادي	طلب تشاور	التظلمات	مجموع الحالات الواردة لكل شهر
2018	9	0	1	0	0	0	2	12
2019	26	0	4	0	2	0	8	40
2020	12	0	7	0	0	0	3	22
2021	4	1	1	0	3	0	3	12
مجموع الحالات	51	1	13	0	5	0	16	86
المجموع الكلي	<b>86</b>							

## الحالات الواردة و المغلقة من 2018 إلى 2021:





# الفصل الثاني

# الأهداف الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة

## الأهداف الاستراتيجية

حدد جهاز حماية المنافسة أربعة أهداف استراتيجية من أجل تحقيق رؤيته:

زيادة تنافسية الأسواق.



01

التوعية بقانون حماية المنافسة ونشر ثقافة المنافسة في المجتمع.



02

جعل جهاز حماية المنافسة مركزا للمعرفة والخبرة.



03

رفع الكفاءة المؤسسية.



04

## الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة تنافسية الأسواق

يقوم جهاز حماية المنافسة بدعم بيئة تمكن الأسواق من العمل بشكل جيد، وتحظى بالاستفادة من فوائد المنافسة من خلال خلق المنافسة الفعالة وإعطاء حافز للشركات على الابتكار وتحسين الكفاءة وتقديم المنتجات والخدمات بأفضل الأسعار والجودة الممكنة للمستهلكين. فهو حكم السوق الذي يضمن بأن تكون قواعد وسياسات المنافسة واضحة، وأن تتنافس الأسواق والشركات وفقاً لهذه القواعد.

### تعمل الأسواق بشكل جيد عندما:

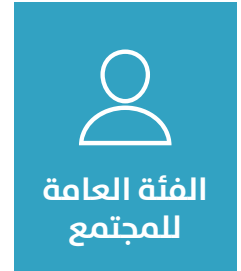
- تدرك وتعمل الشركات وفقاً لقواعد وسياسات وقوانين حماية المنافسة.
- توجد منافسة فعالة بين المتنافسون.
- عدم إساءة استغلال الوضع المهيمن بالسوق.
- إزالة الحواجز أمام دخول الأسواق.
- تحسين قدرة المستهلكين على تحفيز المنافسة في الأسواق.

## الهدف الاستراتيجي الثاني: التوعية بقانون حماية المنافسة ونشر ثقافة المنافسة في المجتمع

إن فاعلية الجهاز في تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة تتطلب أن يكون هناك وعي تام عن أهمية تطبيق سياسات وقوانين المنافسة، وعن مدى نتائجها الإيجابية وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام وعلى الأسواق والمستهلك بشكل خاص.

من دور الجهاز رفع الوعي بقضايا المنافسة وبناء القدرات لدى الأطراف المعنية، وتحسين النتائج التنافسية بعدة طرق من خلال الوصول لشرائح مختلفة وتعريفهم بقانون حماية المنافسة.

إن ثقافة نشر قوانين وسياسات حماية المنافسة تستهدف عدة فئات ومنها :



وعليه سيقوم الجهاز باتباع الخطوات التالية :

- استخدام أحدث مناهج التحليل الإحصائي لقياس مدى وعي المجتمع بثقافة المنافسة.
- اتباع استهداف التوعية المجتمعية بجميع شرائحها وتعريفهم بقوانين وسياسات حماية المنافسة.
- اعتماد جميع وسائل النشر والتوعية من اللقاءات والندوات و المؤتمرات والنشرات ... وغيرها.
- تنظيم حملات ودورات تثقيفية وتوعوية بأحكام هذا القانون.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: جهاز حماية المنافسة مركزا للمعرفة والخبرة

حتى يتم الاعتراف به كمركز للمعرفة والخبرة سيقوم جهاز حماية المنافسة بتطوير مهاراته التقنية وبناء المعرفة والدراية بقوانين واقتصاديات المنافسة، كما سيزيد من القواعد المعرفية الخاصة بحماية المنافسة. يهدف الجهاز أن يكون ذو سمعة قوية ويحذو بالاحترام والتقدير محلياً ودولياً من خلال تصنيفه كجهاز مختص ودقيق وفعال ذا سجل موثوق به.

### سيقوم جهاز حماية المنافسة باعتباره مركزا للمعرفة والخبرة بالتالي:

- تنمية قدرات الجهاز البشرية والمؤسسية لرفع كفاءة الأداء من خلال تنظيم ورش عمل وندوات وبرامج تدريبية تسهم بالتوعية بالقانون وأحكامه.
- إعداد ونشر دراسات وتقارير حول الأسواق و القطاعات لتحليل حالات الإخفاق المحتملة في السوق وتحسين فهم تعقيدات السوق .
- تبادل المعرفة والخبرة مع أجهزة المنافسة الأجنبية .
- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن أجهزة المنافسة في جميع أنحاء العالم العربي.

## الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع الكفاءة المؤسسية

إن جهاز حماية المنافسة يحتاج إلى ضمان كونه مؤسسة عالية الأداء وذلك من أجل أن يكون فعالاً في دوره وموثوقاً به من قبل الجهات المعنية. سيعمل الجهاز على استثمار قدرات الموظفين وتنميتها كما سيعمل على تحديث الأنظمة والعمليات التابعة له لتحقيق الكفاءة التنظيمية. إن إنفاذ سياسة المنافسة بصورة عادلة ونزيهة وفعالة وشفافة يعزز القدرة على تحقيق النتائج فيما يتعلق بالأسواق الفعالة وهذا بدوره يساهم أيضاً في الامتثال لقواعد المنافسة. يلتزم جهاز حماية المنافسة بالتقيد بأعلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة الفكرية لضمان أعلى المعايير في إنفاذ سياسة المنافسة، فهو يسعى جاهداً لضمان الشفافية من خلال اتباع الإجراءات القانونية مما يتطلب وجود نظم فعالة للموارد البشرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة.

### سوف يقوم جهاز حماية المنافسة بالتالي :

- إعداد كوادر وظيفية ذو خبرات ومهارات علمية و عملية تساهم بتطوير وتقديم الجهاز .
- توفير مناخ وظيفي ملائم يساهم في تحقيق أهداف الموظفين وتيسير خدماتهم المؤسسية .
- خلق بيئة وظيفية تشاورية متعاونة ومرنة لتحسين طرق العمل وتبادل المعرفة .
- الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والتفاعل مع الجهات المتأثرة بعمل جهاز حماية المنافسة والمجتمع ككل.



زيادة رضا وثقة المواطن في الحكومة

إيجاد الشعور بالمسؤولية لدى الموظفين العام

حماية المنظمة من التغييرات المفاجئة وإنذار مبكر للآزمات

ترشيد موارد المنظمة وتحقيق القيمة المضافة للمواطنين

## أهداف التنمية المستدامة

إن المضي بتنفيذ الخطة الاستراتيجية بأهدافها وغاياتها وسياساتها يدفع بعجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فالحفاظ على النمو الاقتصادي بهدف الارتقاء بالمستويات الاقتصادية الإنتاجية هي من غاياتنا، والعمل على إقامة بنية تحتية لدعم التنمية الاقتصادية من أولوياتنا، وضمان تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ المساواة وتحسين تنظيم ورصد الأسواق هي من أهدافنا.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

8 العمل اللائق  
ونمو الاقتصاد



الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

9 الصناعة والابتكار  
والهياكل الأساسية

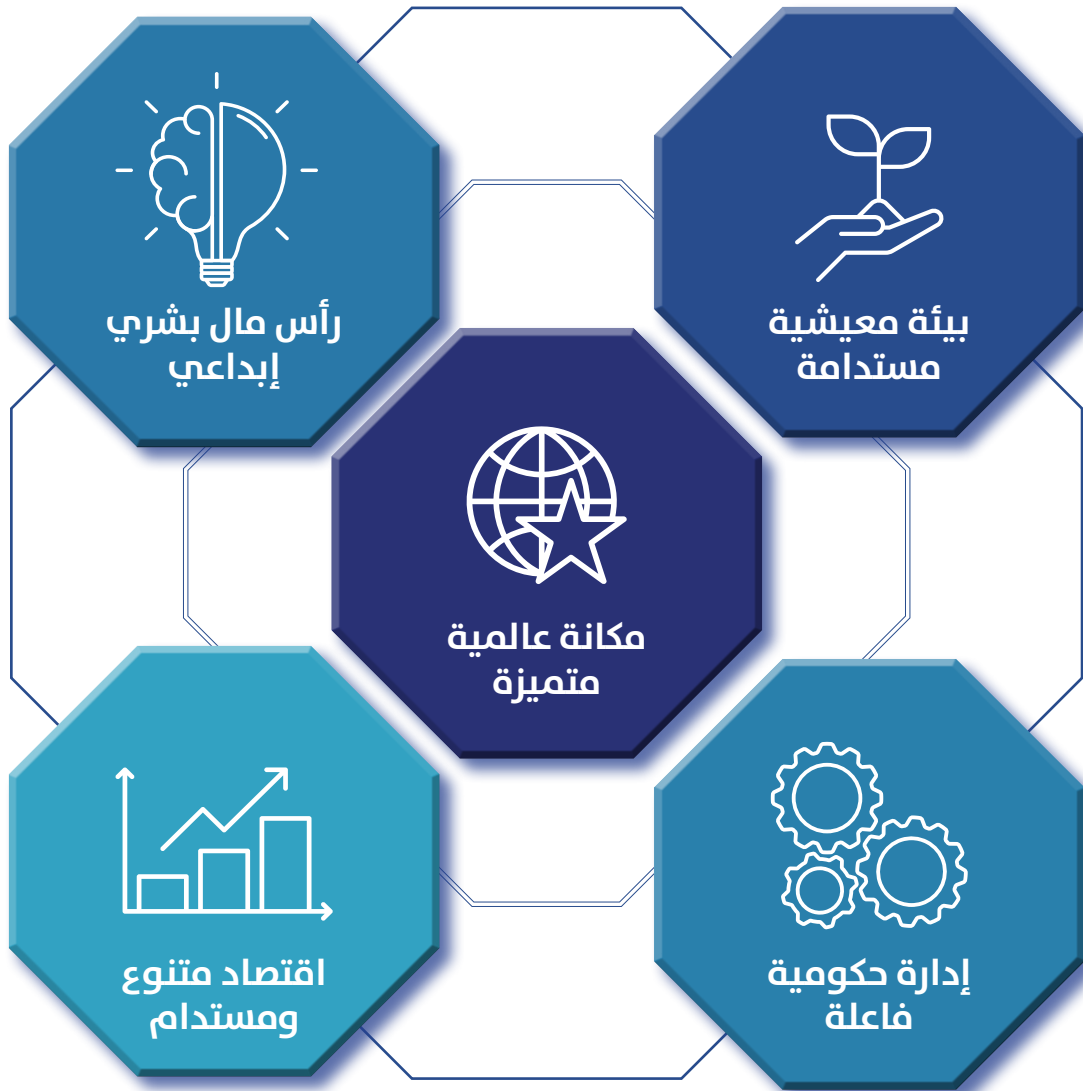


الحد من أوجه عدم المساواة

10 الحد من أوجه  
عدم المساواة



ترتكز الخطة الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة على خمسة ركائز من محاور  
الخطة الانمائية:



A nighttime photograph of a city skyline, featuring a prominent tower with a circular observation deck and a spire. The buildings are illuminated with lights, and the scene is reflected in the water below. The image is framed by dark blue geometric shapes in the corners.

# الفصل الثالث



# آلية تنفيذ الخطة الاستراتيجية

تنفيذ استراتيجية جهاز حماية المنافسة ستكون على ثلاثة مراحل خلال السنوات الخمس القادمة:



- المرحلة الأولى : التقييم وتعزيز البناء
- المرحلة الثانية : التعزيز والتوطيد
- المرحلة الثالثة : التقدم والارتقاء

سوف تقوم كل مرحلة من مراحل جهاز حماية المنافسة بالمضي قدما من أجل تحقيق الأهداف ورسالة الجهاز: "تعزيز المنافسة العادلة وحمايتها في السوق للمساهمة في النمو الاقتصادي لدولة الكويت" و نحو تحقيق رؤيته "أسواق تنافسية لاقتصاد تنافسي" في الكويت.

## المرحلة الأولى: التقييم وتعزيز البناء



تتمثل الآثار المتوقعة لأنشطة الجهاز خلال المرحلة الأولى (التقييم و تعزيز البناء) فيما يلي:



## المرحلة الثانية : التعزيز والتوطيد

الانفاذ الفعال لأحكام قانون حماية المنافسة بردع الممارسات الضارة بالمنافسة و رصد التركزات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها باستخدام أدوات القياس التحليلية المتقدمة، إضافة إلى رصد التطورات الناشئة في مجال المنافسة لتشغيل نظام تنافسي قوي ومستدير محليا.

إنفاذ قانون وسياسة المنافسة بتطبيق الأدوات التحليلية المتقدمة

حصر القطاعات السوقية ودراسة كل منها بشكل منفرد حسب أهميتها، وتحفيز مجتمع الأعمال و الأطراف المعنية على زيادة جهودهم التنافسية لخلق بيئة أعمال آمنة .

دراسة القطاعات السوقية ودعم الأسواق التنافسية

العمل على الربط الشبكي بين القطاعات داخل الحكومة لدعم وجهات نظر الجهاز ، وتعزيز عملية بناء علاقات متينة بين الجهاز ومجتمع الأعمال، إضافة إلى التعاون المشترك عبر الحدود الإقليمية و الدولية.

تعزيز التعاون الوثيق في مجال سياسة وقانون المنافسة محليا وإقليميا

الاستمرار في خلق الوعي بمفهوم المنافسة الحرة لكل المعنيين بالسوق من خلال التعاون مع كافة وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية، إضافة إلى دعم وتشجيع الأوساط الأكاديمية بعمل البحوث الخاصة بقضايا المنافسة وقوانينها والقطاعات السوقية المعنية وذلك لتعزيز مكانة الجهاز ودوره في الاقتصاد الحر.

رفع الوعي بقواعد المنافسة الحرة وتنمية الفهم الواضح لأحكام القانون

رصد وتصنيف جميع المعلومات المرتبطة بالمنافسة محليا ودوليا لإنشاء مكتبة إلكترونية تجمع جميع التقارير والأبحاث والدراسات والنشرات المرتبطة بالمنافسة من أجل جعل جهاز حماية المنافسة مركزا لتبادل المعرفة.

بناء جهاز مختص وفعال ذو سجل موثوق

مواصلة التطوير للوصول لهيئة احترافية

تتمثل الآثار المتوقعة لأنشطة الجهاز خلال المرحلة الثانية ( التعزيز و التوطيد )  
فيما يلي:



## المرحلة الثالثة : التقدم والارتقاء



An aerial night photograph of a city, likely Dubai, showing a dense urban landscape with numerous buildings and roads. A prominent skyscraper in the center-left is illuminated with a vibrant blue and red light pattern. The sky is a mix of purple and blue, suggesting dusk or dawn. The overall scene is a panoramic view of a modern city at night.

# الفصل الرابع



# قياس النجاح

## مؤشرات الأداء الداخلي

سيقوم الجهاز بتقييم إجراءاته على أساس سنوي كعامل أساسي لإدارة الجهاز، هذا التقييم يعزز المساءلة ويوفر أساساً مستنيراً لخيارات التخطيط والإنفاذ المستقبلية.

لقد حدد الجهاز مؤشرات مستهدفة وهي:

أنشطة إنفاذ مكافحة الممارسات الضارة



أنشطة التركيز الاقتصادي



أنشطة المناصرة



الأداء الداخلي

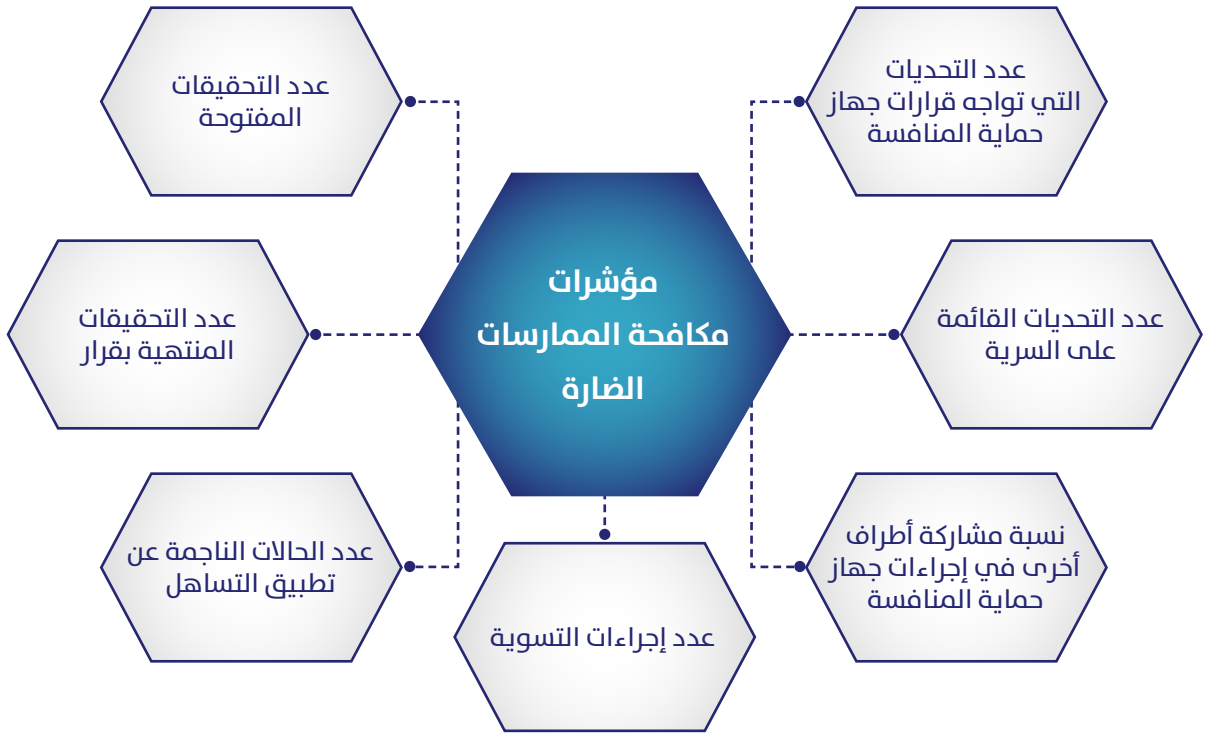


مؤشرات الأداء العالمية



## أنشطة إنفاذ مكافحة الممارسات الضارة:

هذه الأنشطة سوف تقيس الكيفية و فيما يتعلق بالشروع في التحقيقات والتوازن بينها وبين القضايا المغلقة من خلال إجراءات التسوية. سيتم استخدام المقياس الخاص بمدخلات الطرف الآخر في التحقيقات في توضيح المشاركة والوعي بأنشطة الإنفاذ الخاصة بالجهاز في مجتمع الأعمال، وسيوضح هذا قياس عدد التحديات التي تواجه قرارات الجهاز و درجة الإلمام بقواعد المنافسة والقائمة على السرية في قياس مدى فعالية الإجراءات والممارسات الداخلية للجهاز.



## أنشطة التركيز الاقتصادي

هذا المؤشر سوف يقيس استخدام نظام تنظيم التركيز الاقتصادي وقدرة الجهاز على تقييم عمليات التركيز الاقتصادية، وستكون مدة كل من المراجعات المبسطة والمراجعات الكاملة هي المقاييس الأساسية لكفاءة الجهاز في ضوء المواعيد القصيرة المحددة في عملية مراجعة التركيز الاقتصادي، كما سيقاس التقييم مدى تكرار إجراء التحليل الاقتصادي مما سيوفر ذلك نظرة ثاقبة حول مدى معرفة الجهاز بالمفاهيم وقدرته العملية على نشر الأدوات الاقتصادية في وقت حساس.



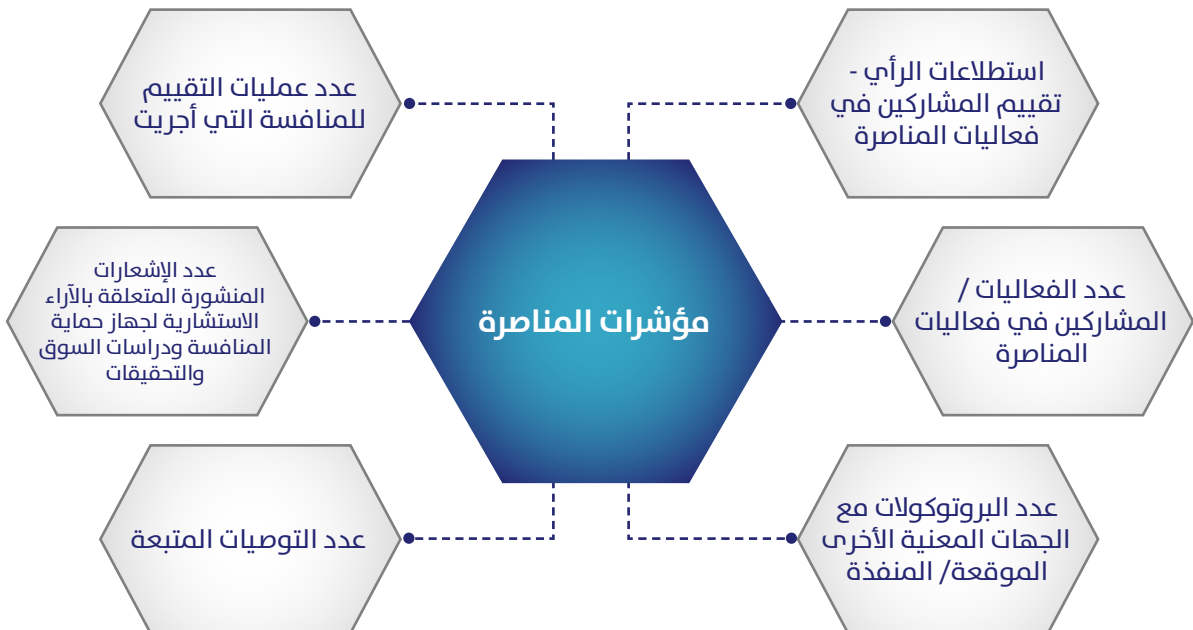
## أنشطة المناصرة

يقصد بالمناصرة في قوانين المنافسة، جميع الأنشطة المعنية بحماية وترسيخ وتعزيز المنافسة التي لا تدخل من ضمن مهمة إنفاذ القانون، وأبرزها ما يلي:

- دراسات تقييم المنافسة.
- التواصل مع الجهات الحكومية.
- أنشطة التوعية والثقيف بالجهاز والقانون والمنافسة وبمهمة حماية المنافسة.

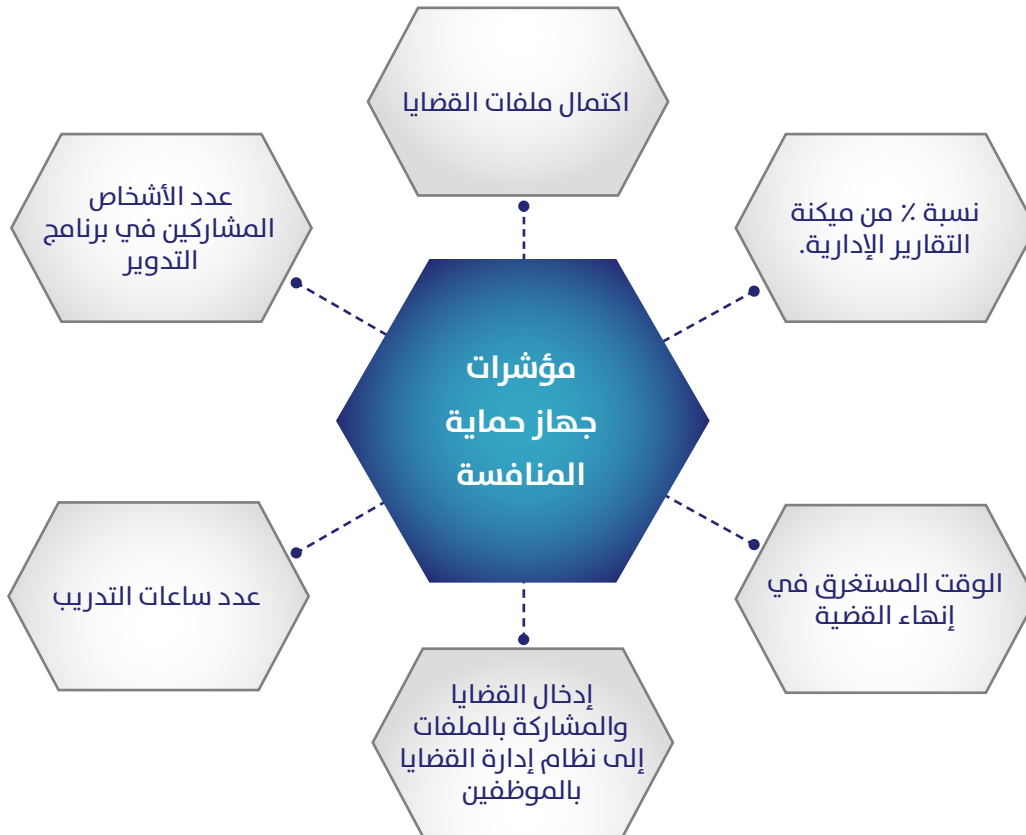
و سيقوم الجهاز بقياس حجم المناصرة داخل مؤسسات الحكومة التي تتم عن طريق تقييم المنافسة للوائح القائمة أو المقترحة، وسيتم تقييم تأثير الجهاز على زيادة الوعي العام من خلال عدد المنشورات المتاحة، وكذلك عدد فعاليات الأطراف المعنية التي يتم عقدها والتقييمات الإيجابية التي يتم تلقيها.

كما سيتم قياس مشاركة الأطراف المعنية من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة، مما يدل على رغبة الهيئات الأخرى في التعاون مع الجهاز، ومن بين المقاييس الرئيسية للنجاح هو عدد توصيات الجهاز التي يتم تنفيذها والإصلاحات التي يتم تحقيقها.



## الأداء الداخلي

سيتم تقييم الأداء الداخلي للجهاز لقياس مدى نجاح تنفيذ العمليات والإجراءات المنهجية، وسيشمل ذلك عمليات إدارة الحالات ومدة تحقيقها. وسيكون تدريب الموظفين بمثابة مقياس رئيسي في البداية وذلك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في رفع الكفاءة المؤسسية وزيادة معرفة الموظفين بقانون المنافسة والاقتصاد ومهارات التحقيق المرتبطة به.



على الرغم من أن هذه المجموعات من المؤشرات لن تقدم تقيماً شاملاً لعمل الجهاز أو تأثيره على الأسواق لكنها تشكل المقاييس الأساسية القابلة للقياس الكمي والنوعي للعمل.

## مؤشرات الأداء العالمية

يرتكز جهاز حماية المنافسة على عدة ركائز عالمية تندرج ضمن القطاع الاقتصادي ومنها: سوق العمل، حجم السوق، سوق المنتج والنظام المالي...، وهي ركائز قابلة للقياس وفق منهجية محددة حيث يتم حساب المتوسط الحسابي لمجموعة من مؤشرات فردية مستمدة من بيانات المنظمات الدولية واستبيانات استطلاع الرأي، ويتم حساب قيمة الأداء في مستوى المؤشر الرئيسي في كل ركيزة على أساس قيم البيانات الأصلية حسب المعادلة التالية:

$$score_{i,c} = \left( \frac{value_{i,c} - wp_i}{frontier_i - wp_i} \right) \times 100$$

ومن هذه الركائز الخاصة بجهاز حماية المنافسة وفق مؤشرات التنافسية العالمية :





برج الحمراء، دور 14 - دور 48 شارع الشهداء، شرق، مدينة الكويت.

Al Hamra Tower, 14th and 48th Floor, Al-Shuhada St, Sharq, Kuwait City.